البازار ودوره في الحياة الاقتصادية والسياسية الايرانية

ا. م. د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي
قسم الدراسات التاريخية والثقافية / مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

يمثل "البازار" احد اهم مراكز الأنشطة الاقتصادية في المدن ، فهو مجتمع يقع في مركز المدينة ، وقد حافظ "البازار" على قوته وتاثيره رغم محاولات الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ – ١٩٧٩) الحد من تاثيره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وينتمي "تجار البازار" إلى الطبقة الوسطى ويتميز بتشابك علاقاته الاجتماعية وطبيعته المحافظة .

وتكمن اهمية البازار في المجتمع الإيراني في نشاطاته التي تتشابك في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد ساعدت هذه الميزة البازار على مواكبة التطور الذي شهده الاقتصاد الإيراني والحياة السياسية في ايران منذ خمسينات القرن المنصرم .

وتمثل نشاطات "البازار" الاقتصادية المرتكز الاساس في عمله وهي مصدر قوته وهو العمود الفقري للاقتصاد الإيراني بما يمتلكه من شبكة واسعة من الاتصالات والعلاقات الوثيقة، فضلا عن علاقاته بالمؤسسة الدينية التي اسهمت وبشكل فاعل في سير الاحداث التي شهدتها إيران في الكثير من المناسبات.

The Bazaar and its Role in Iranian Economic and Political Life

Assist. Prof. Dr. Mohammad Abdul-Rahman Younis AL-Obeidy
Historical and Cultural Studies Department / Regional Studies Center / University of Mosul

Abstract

The "bazaar" represents one of the most important centers of economic activities in cities, it is a community located in the city center. The "bazaar" has preserved its strength and impact despite the attempts of Shah Mohammad Reza Pahlavi (1941 - 1979) to limit its economic, social and political influence, and the "bazaar merchants" belong to the middle class and characterized by its intertwined social relations and conservative nature.

The importance of the bazaar in Iranian society lies in its activities that are intertwined in their economic, social and political aspects. This feature has helped the bazaar to keep pace with the development witnessed by the Iranian economy and political life in Iran since the 1950s of the last century.

The economic activities of the "bazaar" are the main pillar of its work, the source of its strength, and the backbone of the Iranian economy With its extensive network of contacts and close relations, as well as its relations with the religious establishment, which contributed actively to the course of events in Iran on many occasions.

مقدمة :

يعد "البازار" (السوق) في إيران احد القوى المهمة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية والسياسية الإيرانية ، فهو ياتي بعد المؤسسة الدينية من حيث القوة والتاثير في الوسط الشعبي، ويحتل المرتبة الاولى في الهيمنة والتاثير في الحياة الاقتصادية في إيران، والثانية بعد رجال الدين وبالتحالف معهم بالتاثير في الواقع السياسي والشعبي.

وانطلاقا من الاهمية التي يحظى بها "البازار" ودوره في الحياة الاقتصادية والسياسية الإيرانية ، ياتي هذا البحث من اجل معرفة وتتبع الدور الذي يمارسه "البازار" ومدى تاثيره في الواقع الاقتصادي والسياسي الإيراني ، واثر ذلك على المجتمع الإيراني إبان حكم الشاه محمد رضا بهلوي وحتى قيام الثورة الإيرانية (١٩٤١ - ١٩٧٩) .

قسم البحث إلى مبحثين الاول تناول اهمية "البازار" وتاثيره في الحياة الاقتصادية الإيرانية ، اما المبحث الثاني فتناول دور "البازار" وتاثيره في الحياة السياسية الإيرانية ، بعد عام ١٩٤١ وحتى قيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ .

البازار ودوره في الحياة الاقتصادية والسياسية الايرانية

ا. م. د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي

أولا : اهمية البازار وتاثيره في الحياة الاقتصادية الإيرانية :

يعد "البازار" احد اهم مراكز الأنشطة الاقتصادية في ايران ، فهو مجتمع يقع في مركز المدينة ، وحافظ "البازار" على قوته وتاثيره الاقتصادي وحتى السياسي بالرغم من محاولات الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ – ١٩٧٩) الحد من تاثيراته اذ يتميز بتشابك علاقاته الاجتماعية وطبيعته المحافظة، حيث ينتمي "تجار البازار" إلى الطبقة الوسطى. وقد ساعدت هذه الميزات البازار على مواكبة التطور الذي شهده الاقتصاد الإيراني منذ خمسينات القرن المنصرم .

وتمثل نشاطات "البازار" الاقتصادية المرتكز الاساس في عمله وهي مصدر قوته وهو العمود الفقري للاقتصاد الإيراني بما يمتلكه من شبكة واسعة من الاتصالات والعلاقات الوثيقة، فضلا عن علاقاته بالمؤسسة الدينية التي اسهمت وبشكل فاعل في سير الأحداث التي شهدتها إيران في الكثير من المناسبات . [1]

و"البازار" في اللغة الفارسية تعني السوق ، والسوق الصغير يطلق عليه بازارجه ، والتاجر يطلق عليه بازاركان،[2] والسوق تطلق على مجموعة الدكاكين والمحلات الموجودة داخل مسقفات من الاخشاب او الحجر، تبدا بمداخل وتنتهي بمخارج رئيسة ، وتحتوي على خانات متعددة الابواب تعرف بالفارسية (ابا جادي) وتنتشر في المدن الصغيرة بازارات صغيرة الحجم يطلق عليها (بازارجيه) ، واصطلاحا تعني المكان الذي تتم فيه عمليات عرض وبيع وشراء البضائع والسلع ، فضلا عن عقد الصفقات التجارية بين التجار انفسهم . [3]

ويشغل "البازار" في العاصمة الإيرانية طهران مساحة كبيرة جدا تقدر بحوالي (٢٠٠) هكتار (الهكتار = ١٠٠٠٠ متر مربع) ويضم اكثر من (٣٠٠٠٠) محل تجاري موزعة على اكثر من (٣٣) نشاطا تجاريا واقتصاديا ، ويسيطر تجار البازار على (٧٥%) من تجارة إيران الداخلية ، وعلى (٥٠%) من الواردات الإيرانية ، فضلا عن دورهم في عمليات الاقتراض والمضاربة في السوق العقارية ، ويؤثرون بشكل كبير في توجيه القرارات الاقتصادية . [4]

فضلا عن ذلك فان لتجار "البازار" تنظيمات مهنية خاصة بهم تمثلت في اتحادات الطوائف التجارية والحرفية ، وقد كان لتجار البازار نفوذا قويا ليس على مساعديهم في المحال التجارية ومستخدميهم في الورش فحسب وإنما امتدت هيمنتهم لتشمل الباعة المتجولين وتجار المفرد وصغار السماسرة وحتى الى تجار الأرياف الصغار حيث تنتشر المزارع التجارية ، والمصانع الصغيرة التي يزيد عددها على (٤٣٠) الف ويمولها تجار البازار في المدن ، وكانت غالبيتها تمارس عمل نسج السجاد وصنع الأحذية والاثاث . [5]

ويعد "تجار البازار" في إيران من الفئات الاجتماعية المهمة استنادا إلى طبيعة اعمالهم الاقتصادية إلي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالحياة العامة ، اذا لم يكن "البازار" مجرد سوق وتجمع للتجار والصيارفة فقط بل يعد شبكة واسعة جدا من الاتصالات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تربط بين مكونات هذا البازار من الزبائن ، فهو مخزن لكثير من المواد ومكان عمل ومصرف مالي ومركز ثقافي وفكري لإفراد المجتمع والاسرة معا ، وسوقا لبيع وشراء الذهب والفضة فضلا عن المواد الغذائية والمنزلية والصناعات التقليدية الحرفية كالسجاد وغيرها . [6]

وقد سعى ابناء "البازار" الإيراني إلى تشكيل نقابات حرفية ، فكان لكل منها منظمتها الخاصة وتركيبتها الحرفية وتقاليدها الخاصة بها، وفي بعض الاحيان لغتها التجارية التي تتعامل بها، وضم البازار حتى عام ١٩٢٦ أكثر من (١٠٠) نقابة ذات اختصاصات حرفية مختلفة ، فضلا عن (٧٠) نقابة للتجار الكبار ، اما الذين لا يملكون مهنة مخصصة او لا يملكون مورد مالي ثابت فكانت لهم (٤٠) نقابيا [7] .وقد ضم "البازار" الكثير من التجار الذين ينتمون الى طوائف دينية مختلفة فمنهم الزرادشتيين واليهود والمسيحيين ، لكن غالبية" تجار البازار" كانوا من المسلمين . [8]

وتكمن اهمية "البازار" الإيراني في طبيعة فعاليته ونشاطاته الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل في معظم جوانبها الصورة الحقيقية للعلاقة المتينة التي تربط افراده ، مما وفر لها فرصة مهمة لمسايرة تلك الانشطة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الإيراني في مراحل تطوره التي عدت الركيزة الاساس التي رفدت مكامن قوة "البازار" داخل الاقتصاد الإيراني التقليدي والمرتبط في اكثر ميادينه بالراسمالية العالمية . [9]

وقد تاثرت التوجهات والنشاطات الاقتصادية في باقي المدن بحسب الطبيعة الجغرافية للمدينة والتحولات الاقتصادية التي تشهدها تلك المدينة ، لكن اندماج السوق الإيرانية مع السوق الراسمالية بعد النصف الثاني من القرن العشرين اسهم بشكل كبير ومباشر في توحيد النشاطات التجارية للبازارات المختلفة في عموم المدن الإيرانية في طبقة واحدة واقتصاد واحد ، وقد أدى ذلك إلى بروز وظهور البورجوازية الإيرانية التي بدورها مارست العمل التجاري والصناعي معا ، الامر الذي أسهم في اندثار الوحدات والبازارات الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتي المنتشرة في المدن والاقاليم الإيرانية المختلفة ، وبالتالي اصبحت مجبرة على الالتحاق بالوحدة الاقتصادية الأساسية للبلاد في معظم أنحائه .[10]

وعليه يمكن تحديد التركيبة الاجتماعية والاقتصادية "لتجار البازار" الإيراني بالاتي :

١.البورجوازية الصناعية : وهم الفئة الاكثر نشاطا بين الفئات الاقتصادية داخل "البازار"، حيث بلغت المؤسسات الصناعية التابعة لهذه الفئة اكثر من (٣٨٩٦) مؤسسة موزعة على مختلف المدن الإيرانية ، وتوزعت على الصناعات النفطية والمعامل والورش الخاصة بصناعة السجاد والمواد الغذائية والصناعات الأخرى .

٢.البورجوازية التجارية : وتاتي هذه الفئة بعد الطبقة الصناعية في "البازار" ، وتنحصر نشاطاتها في مجال التجارة الداخلية والخارجية (الاستيراد والتصدير) ويتوقف نشاط هذه الفئة على قوة وفعالية القدرة الشرائية للسكان فكلما زادت القدرة الشرائية ازدادت ارباحهم ، وكلما قلت القدرة الشرائية قلت ارباحها .

٣.البورجوازية المالية : تركز نشاط هذه الفئة بشكل رئيسي في عمليات منح القروض المالية والائتمانيات المصرفية وبخاصة في قطاعي التجارة الداخلية والخارجية ، فضلا عن منح القروض الصناعية، ومساهمتها مع الراسمال الاجنبي في تاسيس المصارف المشتركة (الإيرانية – الاجنبية) .

٤.البورجوازية المرابية : ينحصر نشاط هذه الفئة في عقد القروض الربوية سواء في المجالات الزراعية الخاصة بتسليف الفلاحين او المستثمرين في المدن ، فالمرابون على شاكلة الملاكين والإقطاعيين ، الذين يقفون بوجه تطور القوى المنتجة في مجال الزراعة والتجارة والصناعة .[11]

وعرف عن تجار "البازار" انهم مع السلطة السياسية كلما كانت الاخيرة تعمل على حماية ومراعاة مصالحهم واوضاعهم الاقتصادية ، فهم يؤيدون الإصلاحات الاقتصادية فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية طالما تصب في نهاية المطاف في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية لإيران وهو ما يعود عليهم بالفائدة ويخدم مصالحهم . [12]

وتحقيق الارباح هو الهدف النهائي لنشاطات "البازار" الاقتصادية والتجارية ، وقد اسهمت النشاطات الراسمالية الاجنبية في نمو وتوسيع "البازار الإيراني" ، واثر بدرجة كبيرة في تطور سماته الاقتصادية والاجتماعية منذ البداية وحتى قبل ان يصبح البازار مجتمعا ذات صفة شمولية محددة حيث بدا يطالب بالحد من النشاطات الراسمالية في البلاد . [13]

ثانياً : دور "البازار" في الحياة السياسية الإيرانية:

١ - دور "البازار" في "الحياة السياسية" الإيرانية قبل عام ١٩٤١ :

لم يقتصر دور "البازار" وتاثيره في الحياة الاقتصادية فحسب بل امتد إلى الحياة السياسية والتطورات التي شهدتها إيران منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، "فالبازار" بنشاطاته الاقتصادية المهمة وتماسه المباشر مع الناس ، زاد من قدرته وتاثيره في الحياة السياسية الإيرانية .

بلا شك ان تاثير البازار في صناعة القرار السياسي في إيران نابع في الاساس من العلاقة الوثيقة بين المؤسسة الدينية "وتجّار البازار" ، وتكمن اهمية هذه العلاقة في كونها كانت المحرك والموجه للشارع الشعبي في إيران ، ومن خلالها تمكن الجانبان من فرض إرادة الشعب على السلطة السياسية الحاكمة في إيران واستطاعت أن تغير الكثير من الأحداث والسياسات الداخلية والخارجية للبلاد .

وتستند هذه العلاقة على الدور الذي يقوم به "تجار البازار" في دعم المؤسسة الدينية ماديا من خلال الزكاة التي كانوا يقدمونها للفقهاء وعلماء الدين في إيران لينفقونها على الجوانب الدينية للمؤسسة ، كما ان تجار البازار ومن خلال هذا الدعم يسعون إلى كسب دعم المؤسسة الدينية لهم ، لذا كانت الاسواق تغلق ابوابها عندما كان يطلب الفقهاء وعلماء الدين ذلك ، وكان التجار يعتصمون في المساجد إذا ارادوا إعلان احتجاجهم واعتصامهم في مواجهة السلطة . [14]

ويعود تاريخ التوجه السياسي للبازار إلى عام ١٨٣٧ عندما وقف التجار الإيرانيون بوجه التجار الاوربيون ،لكن تحالف التجار الإيرانيون لم يؤثر على مصالح التجار الاوربيين في إيران المحمية من قبل السلطة القاجارية ، مما دفع التجار الإيرانيون وبعد ان خسروا الكثير إلى التوجه نحو كسب دعم وتاييد علماء الدين في إيران [15] ، خاصة بعد ان قام ناصر الدين شاه (١٨٤٨ – ١٨٩٦) بمنح العديد من الامتيازات الاقتصادية لشركات ورجال اعمال بريطانيون ، والتي كان اخرها حصول الميجر تالبوت (Major Talbot) على امتياز استغلال التبغ عام ١٨٩٠ ولمدة خمسين عام ، وانشا تالبوت لهذا الامتياز شركة خاصة به اطلق عليها تسمية (شركة التبغ الشاهنشانية – الفارسية) براسمال قدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه استرليني ، وقد ساهم عدد من رجال السلطة القاجارية في هذه الشركة ، كما اصدر ناصر الدين شاه فرمان (قرار) يدعو فيه المدن الإيرانية إلى مساعدة هذه الشركة وتقديم التسهيلات لها ، وقد حصل ناصر الدين شاه بموجب هذا الامتياز على مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه إسترليني تدفعه الشركة له سنويا . [16]

اثار هذا الامتياز حفيظة كل من التجار وعلماء الدين في إيران الذين سارعوا إلى إعلان رفضهم لهذا الامتياز وطالبوا السلطة القاجارية بإلغائه ، وتطور الامر بعد ذلك إلى مواجهات واضطرابات في العديد من المدن الإيرانية ، واصدر علماء الدين في إيران فتوى بتحريم بيع وتداول التبغ ، وترتب على هذه الاحداث قيام ناصر الدين شاه بإلغاء امتياز التبغ بعد ان تكبدت الشركة البريطانية خسائر كبيرة ، واضطرت السلطة القاجارية بعد ذلك إلى تعويض هذه الشركة مقابل تركها لممتلكاتها في بلاد فارس . [17]

ازداد التقارب وتوثقت العلاقات بعد ذلك بين المؤسسة الدينية و"البازار" ، وبدا ذلك واضحا من خلال التحالف الذي نشا بينهما إبان الثورة الدستورية عام ١٩٠٥ عندما نظم البازار وعلماء الدين اعتصاما في مسجد طهران الكبير ، احتجاجا على معاقبة الحكومة الإيرانية لبعض التجار بسبب ارتفاع اسعار السكر ، وتطور هذا الاعتصام إلى إضرابات واحتجاجات ومصادمات شلت الحياة الاقتصادية في إيران مطالبين بضرورة إجراء إصلاحات سياسية في إيران وامام الضغط الشعبي الواسع اضطر مظفر الدين شاه (١٨٩٦ -١٩٠٧) إلى الاستجابة لمطالب علماء الدين والشارع الشعبي والتي كان من ابرزها إجراء انتخابات جديدة لانتخاب مجلس يمثل الشعب يتولى وضع دستور جديد للبلاد . [18]

وفي المرحلة التي اعقبت الثورة الدستورية تمكن عدد من علماء الدين وبعض التجار من تاسيس حزب إسلامي اطلق عليه تسمية (اتحاد الإسلام) وكان هذا الحزب متاثرا بدعوة جمال الدين الافغاني نحو الجامعة الإسلامية ، لكن هذا الحزب لم يلق تجاوبا وصدى في الشارع الشعبي الإيراني . [19]

٢ – دور "البازار" في "الحياة السياسية" بعد عام ١٩٤١ :

يعد العامل الاقتصادي الاساس في تحديد موقف "البازار" من النظام السياسي في إيران ، وقد وقف البازار ضد السلطة كلما حصل تهديد لمصالحه الاقتصادية ولموقفه الاجتماعي من قبل السياسة الاقتصادية خاصة والسياسة الاجتماعية والموقف السياسي عامة ، وقد حصل هذا بالفعل من قبل الشاه وجاءت استجابة "البازار" ردا ساخطا وشاملا وموقف البازار من السلطة لم يكن وليد صدفة بل كان نتاجا لتراكم أحداث عديدة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [24]

لقد تركت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وخيمة على الحياة العامة في إيران ، وقع عبؤها بالدرجة الاساس على كاهل الجماهير الإيرانية الكادحة، فعم الخراب والدمار كل ارجاء البلاد ، وبدا الخوف والقلق يسودان اوساط كبيرة من الناس ، وادت ظروف الحرب وعوامل اخرى متشابكة ادوارا فاعلة في حرمان فئات مهمة من المنتجين الصغار في البازار من ابسط وسائل الإنتاج ، وتحولوا تدريجيا الى فئات ماجورة ، والامر من ذلك ان كبار ملاكي الاراضي الزراعية في الريف الإيراني تركوا استثماراتهم في تلك الاراضي واتجهوا للعمل في المدن بما فيها العاصمة ، وبدات الميول والتوجهات الراسمالية تظهر في نشاطاتهم ، اذ تحول عدد كبير منهم إلى وكلاء وعملاء تجاريين وصناعيين كومبرادوريين ، واصبحوا اداة بيد الراسمالية الغربية ، فقد بلغ عددهم حوالي (٥٠٠٠) تاجر ووسيط ، وعلى اثر ذلك حققوا مكاسب مالية كبيرة . [25]

وترك التنامي السريع لنقيض البورجوازية الوطنية اثارا كبيرة وواضحة في طبيعة الإنتاج المحلي والسلعي لمعظم نشاطات الحرفيين والصناعيين من ابناء البورجوازية الوطنية ويقابله تراجع واضح للمستوى المعاشي للسكان ولضعف القدرة الشرائية للسكان مع تزايد تدفق البضائع والسلع الاجنبية إلى البازار الداخلي الامر الذي جلب الكساد الاقتصادي في إيران وعلى اثر ذلك اضطر أصحاب المعامل والمصانع التقليدية إلى غلق أبوابها ، لتراجع الاستثمارات الحكومية والاهلية وادت هذه الازمات إلى تنامي سريع في معدلات البطالة وارتفاع الاسعار ، وما ان انتهى عام ١٩٥٠ حتى أصبح الاقتصاد على حافة الإفلاس ، ومما زاد من تدهور الوضع المالي للبلاد هو النظام الضريبي المتخلف ، وانتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة في الأجهزة الإدارية والمالية على الرغم من كل الإجراءات التي قامت بها الحكومة كمحاولة للسيطرة على التضخم ، ولكن من دون جدوى تذكر ، ترك هذا التحول زيادة في تكاليف المعيشة بمقدار ٦٠ % عام ١٩٥١ . [26]

بدات مرحلة جديدة من نشاط "البازار" (البورجوازية الوطنية) في مرحلة تاميم النفط الإيراني عام (١٩٥١ – ١٩٥٣) ، على الرغم من كل الإجراءات والضغوطات الخارجية والداخلية المقترنة بعدم النضج السياسي لهذه التنظيمات الخاصة للبازاريين ، فقد قدم كبار تجار البازار مساندتهم للإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة مصدق ، فقد قام كبار التجار واصحاب رؤوس الاموال بشراء السندات المالية والبنكية التي اصدرتها الحكومة .[27]

ازاء ذلك ، فشلت وزارة مصدق في حل الازمة التي تركت اثارا سلبية على "البازار" الإيراني نتيجة الضغوطات الخارجية التي مارستها الحكومة البريطانية على الاقتصاد الإيراني ، فقد فرضت حصارا اقتصاديا شاملا ، وجمدت كافة الودائع الإيرانية في البنوك البريطانية الامر الذي ادى إلى شل التجارة الخارجية لإيران ، واوجدت حالة من التضخم وتكدس البضائع الاستهلاكية بسبب تراجع المستويات المعيشية للسكان والتي بلغت أكثر من ٤٠ % مع نهاية عام ١٩٥٢ ، ادى هذا الامر إلى تراجع معدلات إنتاج المصانع والمعامل الإنتاجية للصناعات التقليدية كالسجاد الذي شهد تراجعا بلغ ٣٥ % عن الاعوام السابقة وصناعة الاحذية تراجعت هي الأخرى الى ٦٠ % وصناعة القطن الى ٢٢% وسجلت باقي الصناعات تراجعا

واضحا في إنتاجها، الامر الذي كان مبررا منطقيا بيد ابناء البازار من صغار التجار والحرفيين لسحب تاييدهم لحكومة مصدق ، الذي تناغم مع الدعوات التي بدات تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد فقد شهدت المعامل والمصانع وقطاعات النفط إضرابات نظمتها التنظيمات اليسارية الإيرانية ، في نفس المدة المذكورة ، مما اثر في تزايد الأزمة وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وشل حركة الحياة اليومية ، وعلى اثر ذلك توقف إنتاج الطاقة إلى النصف بسبب النقص الحاد في الوقود الذي يعد مادة ضرورية لتشغيل المكائن والمعدات الإنتاجية في المعامل والورش التابعة للقطاع الخاص والحكومي في "البازار" الإيراني ، لاسيما وان اكثر هؤلاء التجار يمتلكون اسهما وحصصا في شركات ومصانع متنوعة تضررت هي الاخرى من جراء تلك الاضطرابات ، وبتلك النهاية فقد اعلنت الحكومة عن وجود عجز مالي كبير في خزينتها ، إن خسارة مصدق لاهم قاعدة اساسية هي البازار وابناء الطبقة الوسطى كانت تعني النهاية الحقيقية لمهمته الوطنية وتهيئة فرصة للمنظمات اليسارية لتحقيق اهدافها.

تزامنت تلك التطورات مع ما كان يجري في الخفاء من مخططات امريكية وبريطانية ، بالتعاون مع كبار جنرالات وضباط الجيش الإيراني للقيام بانقلاب عسكري من شانه ان يعيد الحكم الملكي في إيران ويطيح بحكومة مصدق الثانية .[28]

وما ان حل يوم ١٩ آب ١٩٥٣ حتى جرت عملية (اجاكس) الانقلابية التي قادتها وكالة المخابرات الامريكية (CIA) على حكومة مصدق التي انهت حكم مصدق، وبدات مرحلة جديدة في تاريخ إيران السياسي تمثلت بعودة حكم الشاه في إيران ، بدا معها نشاط اقتصادي وسياسي للبازار الإيراني تارجح بين الرفض والتأييد للسياسة الجديدة ، وبموجب ذلك تمت إعادة الحكم الملكي من جديد الى إيران .[29]

وبهدف إحكام سيطرته على الوضع الداخلي بما فيها حقه في اختيار رئيس الحكومة ، وفرض سيطرته على السلطتين التنفيذية والتشريعية ، اسس الشاه نظاما جديدا في إيران تمثل في إشراك نظام الحزبين [30] في الحكم بهدف خلق بنية سياسية منظمة لتكون بديلة عن القوى الاجتماعية والاقتصادية الناشطة في إيران على الأقل في حدود هذه المرحلة المهمة .

ونظرا لما تعرض له "البازار الإيراني" من احباطات متعددة في اوقات سابقة ، جاء موقف بعض عناصره ، ولاسيما البورجوازيين الصناعيين والتجار الذين ليس لديهم ميول دينية وروابط متينة مع المؤسسة الدينية ، متناغما بعض الشيء مع طروحات الشاه الجديدة ، لاسيما ان الاخير وضع في حسبانه ، ان التحرك على البازار ولاسيما مؤيدي مصدق في هذا الوقت نفسه ، ليس في مصلحة نظامه ، لذا يمكن القول بان العلاقة بين الشاه و"البازار" في هذه المرحلة اتسمت بالهدوء النسبي [31] ، وعدها بعض المؤرخين بمثابة الهدنة بين الطرفين . [32]

كان "للبازار الإيراني" دور واضح في الاحداث السياسية الداخلية التي مرت بها إيران في تاريخها الحديث والمعاصر ، منذ ١٩٦٣ ، اذ حصل تحول نوعي في موقف "البازار" من السلطة ، بعد ان تحول هذا الموقف من المعارضة السياسية غير المنظمة الى معارضة لها تنظيمات سياسية مسلحة ، توجت بقيام النظام الجمهوري عام ١٩٧٩ . [33]

لم يكن موقف "البازار" من السلطة والشاه ، وليد المصادفة ، بل كان نتاجا لتراكم احداث عديدة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فالعامل الاقتصادي كان عاملا حاسما في تحديد ذلك الموقف ، لان البازار في كثير من الأحيان يلجا الى المعارضة السلمية بدفع من المؤسسة الدينية التي لها تاثير مباشر على تحركاته ونشاطاته ، وبحكم طبيعة العلاقة المتينة بين الطرفين التي شهدت تطورا وتصاعدا واضحا في هذه المرحلة المهمة من الصراع كون الطرفين أصبحا عدوين رئيسيين للشاه الذي كان يعتقد انه استطاع التغلب على خصومه من علماء الدين وابناء الطبقة الوسطى بعد احداث ٥ حزيران ١٩٦٣ .[34]

بدا موقف المؤسسة الدينية الإيرانية الحليف التقليدي "للبازار" في هذه المرحلة ، يعبر عن نفسه بوضوح فاعل منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، لاسيما ان المؤسسة سعت بخطى حثيثة الى تأسيس ورعاية تنظيمات سياسية في طابعها الخارجي دينية في جوهرها تحمل أهدافا وطموحات مشروعة ضمن معطيات المرحلة ، منها : إنهاء الحكم البهلوي ، وإقامة حكومة إسلامية عادة ترعى حقوق الإيرانيين داخل إيران وخارجها . [35]

و ضمن السياق نفسه ، فان هذه التراكمات يضاف اليها سياسة الشاه التي انتهجها للحفاظ على المكاسب التي حققها في اوقات سابقة ، شكلت في محصلتها النهائية مسوغا منطقيا لبلورت وظهور تنظيمات دينية – سياسية كان "البازار" الطرف الرئيس والمباشر فيها ، وذلك في تموينها ماديا ومعنويا ، بل الاكثر من هذا جاءت مشاركته الفعلية بشكل مباشر في تنظيم وقيادة التظاهرات والإضرابات التي كانت تنطلق من "البازار" ومن المساجد والشوارع الرئيسة باتجاه الساحات القريبة والمحيطة بالبازار ، ردا حاسما على الشاه والحكومة على حد سواء . [36]

على الرغم من كل الإجراءات الاحترازية التي اتخذها محمد رضا شاه لمعالجة الوضع المتدهور في إيران ، إلا إن زمام الامور خرجت من يده بسبب شدة الإضرابات التي حصلت في البلاد في عامي (١٩٧٨ – ١٩٧٩) جراء تصاعد نشاط المعارضة الإيرانية إلى حد الصدام العلني مع النظام البهلوي ، في الوقت الذي تظاهر فيه الشاه بمنح الحريات وإتباع سياسة الانفتاح السياسي ، بحكم الضغوطات الخارجية التي تعرض لها ، الأمر الذي اعطى المعارضة الإيرانية زخما جديدا للتصعيد ، ولاسيما "البازار" ، للانقضاض على السلطة بأسرع وقت.

الملاحظ في هذه المرحلة المهمة من تاريخ إيران السياسي ، ولاسيما نشاط المعارضة السياسي ، ان المعارضة عامة ومنها البازار لم يقبلا المساومة او الحل الوسط مع النظام ، الامر الذي جعل موقف المعارضة اكثر حدة وصلابة تجاه النظام والحكومات الإيرانية التي تعاقبت على الحكم في هذه المدة ، الامر الثاني الذي لا يمكن إغفاله هو دور قيادات المعارضة الفكرية والسياسية بين عامة الإيرانيين ، التي تمثلت بالخطابات والبيانات المتواصلة يصدر عن الإمام الخميني(١٩٧٩-١٩٨٩) او قادة القوى السياسية الاخرى مع كل موقف وحدث داخلي وخارجي ، التي كشفت للإيرانيين عن المخاطر التي تحيط بمقدرات إيران جراء تعاونها مع إسرائيل والدول الاستعمارية فكانت تجد صداها بين صفوف الإيرانيين . [37]

تركز دور ابناء "البازار" في هذه المرحلة على إيصال تلك البيانات والخطابات إلى اقاصي المدن الإيرانية ، بعد ان يعاد طبعها على شكل اشرطة مسجلة ليتسنى لهم شحنها مع البضائع الخارجة من بازار طهران الى البازارات الاخرى ، لتصل إلى ابعد نقطة في المدن والقرى الإيرانية بالرغم من الرقابة الشديدة من جهاز السافاك ، ونجد ان دور البازار في هذه المرحلة اختلف بشكل جوهري عن دوره في المراحل السابقة ، اذ كان ابناءه في المدة الماضية يمارسون نشاطاتهم بطرق في غاية السرية اما في هذه المرحلة فاصبح دورهم مكشوفا واكثر ثورية على النظام ، وذلك في المشاركة الفعلية المستمرة والدعم المالي المتواصل للمعارضة الإيرانية . [38]

كان "البازار" في واقع الحال يشكل خطرا حقيقيا على النظام والحكومات الإيرانية التي كانت تحاول فرض السيطرة على الوضع الداخلي بشتى الوسائل ، لكن تزايد نشاط البازار ، بسبب ما تعرضوا له من تهميش وإقصاء وتهميش اقتصادي واجتماعي وسياسي ، ومن ثم الاعتقال والنفي باتت في تصاعد مستمر بهدف السيطرة على الاوضاع الداخلية [39] . وترتب على ذلك تشكيل لجان شعبية في ٢ كانون الثاني ١٩٧٨ كان معظم زعمائها من ابناء البازار و ولائها للهيئات الإسلامية المؤتلفة والتي تقوم بدراسة اوضاع ايران الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية المتعلقة بالوضع الداخلي في إيران ، ولعل من ابرز انشطتها المعنية بذلك :(لجنة تنظيم المظاهرات ، لجنة الإضرابات ، لجنة التعويضات ، لجنة المساعدات) وغيرها من اللجان ، واتخذت هذه اللجان من المساجد وبيوت كبار تجار البازار المعروفين بولائهم للمعارضة وللمؤسسة الدينية مقرات لممارسة انشطتهم ، والتي اصبحت شبه يومية وشملت كافة المجالات ، وبتمويل من "البازار" . [40]

وسعى "البازار" ، للاعتماد على المؤسسة الدينية كقوة معارضة رئيسة لنظام الشاه ، لذا فان الخيارات المرشحة ومنذ البداية انحصرت في الاعتماد على المؤسسة الدينية ، وهذا بدوره يفسر لنا طبيعة العلاقة بين الطرفين .

غير ان التاكيد على المؤسسة الدينية ، والى حد ما على دور بعض قادة الجبهة الوطنية في إيران ازداد بين اوساط "البازار الإيراني" مع زيادة الضغط من النظام وحكوماته ،" فالبازار الإيراني" مثل القوة الاجتماعية والاقتصادية ، الى جانب انتعاشها اقتصاديا وثقافة ابنائه ، الامر الذي دفع الشاه وحكومته وبشكل كبير بإجراء تقييم شامل لميزان القوى المعارضة داخل إيران وخارجها ، ولاسيما ابناء "البازار" . [41]

إن العمل المتواصل والدؤوب لزعماء هذه اللجان الشعبية وبتوجيه من قادة المعارضة قد سبب إرباكا واضحا لعمل الاجهزة الامنية (السافاك) ،مما دفع بعض عناصرها إلى التخبط العشوائي في التعامل مع تلك الاحداث وبالتالي ارتكابها اخطاء جسيمة مع الناس الامر الذي شجع المعارضة لاستغلال تلك الاخطاء والخروج في المسيرات والتظاهرات يتبعها إغلاق تام للمحال التجارية في البازارات داخل المدن ، وبالتالي فان هذا الامر يؤدي الى شل الحياة الاقتصادية للبلاد وبالتالي تكون مردوداته سلبية على النظام . [42]

اثرت هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية للازمة الإيرانية ، سلبا في الفئات الدنيا والوسطى من الإيرانيين ، ففي عام ١٩٧٨ ارتفعت تكاليف المعيشة بمقدار ٦٠% ادت الى انتشار البطالة بشكل متزايد وخطير نتج عنه مشاركة هؤلاء العاطلين في الإضرابات والتظاهرات فعزز نشاط المعارضة الإيرانية .

وشهد يوم ١٦ تشرين الاول عام ١٩٧٨ إضرابا عاما في بازار طهران سرعان ما شمل جميع المراكز التعليمية والصحافة والقضاء وعمال النفط والبنوك المصرفية التي توقفت عن تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين الإيرانيين . [43]

استمرت حركة التضامن بين البازار والمؤسسة الدينية وباقي القوى والمنظمات السياسية والشعبية في المراحل الاخيرة من الحكم البهلوي ، فقد خرجت التظاهرات الشعبية في مطلع شباط ١٩٧٩ ، معلنة للعالم في استفتاء غير رسمي ولاءها للمؤسسة الدينية و للإمام الخميني ، وحمل المتظاهرون الذين انطلقوا من الازقة والشوارع الرئيسة نحو الساحات في

كافة المدن الإيرانية بما فيها العاصمة طهران لافتات حملت شعارات مناوئة للسلطة وطالبت بسقوط الحكم البهلوي ، ودعوة الإمام الخميني إلى إيران ، وكان ابناء البازار والكسبة والعاملون فيه في مقدمة تلك التظاهرات . [44]

ان نجاح الإضرابات والتظاهرات التي قادها البازار بالرغم من محاولات السلطة لإحباطها برهنت بوضوح رفض الشعب للسياسات التي انتهجها الشاه وحكوماته، فضلا عن ذلك برهنت عن فاعلية ودور البازار في الاحداث السياسية الداخلية الامر الذي اعطى دافعا قويا للاستمرار بالإضرابات والتظاهرات التي استمرت حتى تخلي شاهبور بختيار عن مهمته في إدارة البلاد .

استمرت الاحداث في طهران وباقي المدن الإيرانية ، وتطور الصراع ليدخل ايامه الاخيرة ، التي تمخض عنها تخلي شابور بختيار رئيس الحكومة الايرانية عن مسؤولياته والهروب من البلاد بتاريخ ١٢ شباط ١٩٧٩ . واثر ذلك تسلمت اللجان الثورية المسؤولية لإدارة الوضع السياسي في إيران ، واصبحت السلطة بيد الإمام الخميني الذي عاد الى إيران في مطلع شباط عام ١٩٧٩ .

تدهور الوضع الداخلي في إيران بعد هروب بختيار مباشرة ، واضطربت الشؤون الاقتصادية بالرغم من الجهود التي بذلتها اللجان والمجاميع الشعبية التي تشكلت لهذا الغرض، فقد بدا التجار من غير المسلمين باحتكار البضائع ، وامتنعوا عن بيعها ، فحذرت اللجان الثورية التي تولت إدارة البلاد المحتكرين وهددت بالضرب على ايديهم بشدة وناشدت الشعب عدم التهافت على شراء المواد الغذائية لوجود الخزين من البضائع في إيران ، وانتقدت جريدة " جمهوري إسلامي " موقف الطبقة البورجوازية الراسمالية واستغلالها للظروف الاقتصادية ، التي نجمت عن هروب بختيار وسقوط الحكم البهلوي ، ووصفتها بانه استغلال للمحنة التي يتعرض لها الإيرانيون في كفاحهم ضد القوى الدكتاتورية وعلى النقيض من ذلك نجد ان تجار البازار المعروفين بولائهم للمؤسسة الدينية قاموا بتوزيع المواد الغذائية والوقود على المواطنين مرة مجانا ومرة اخرى باسعار مخفّضة ، استجابة لنداءات المؤسسة الدينية وتضامنا مع الشعب الإيراني للخروج من الازمة التي عصفت بالبلاد . [45]

إن خروج الشاه من إيران ومن ثم هروب شاهبور بختيار قد مهدا السبيل الى إنهاء نظام الشاه ووصول المعارضة الى السلطة بقيادة الإمام الخميني الذي جاء على طائرة فرنسية تم تامين رحلتها من قبل احد تجار البازار في إيران وبالتالي تمكن الإمام الخميني من إنشاء النظام الجمهوري الإسلامي في إيران .

وخلاصة القول ان القوى الاساسية التي قاومت ثم ساهمت في انهيار نظام الشاه كانت قائمة في المراكز الحضرية ، وتشمل بصورة رئيسة (" البازار" ، والطبقة المثقفة ، والمؤسسة الدينية ، واحزاب المعارضة الاخرى) ، هؤلاء هم القوى الرائدة التي قامت بإسقاط الشاه وبدعم من تجار البازار ، تليها الطبقة العاملة التي بدات مشاركتها الفعلية في الإضرابات والتظاهرات في بداية حزيران عام ١٩٧٨ ، يعقبها القرويون الذين دخلوا الساحة السياسية في مطلع ايلول ١٩٧٨ ، والبازار كان سباقا في المشاركة منذ عام ١٩٦٣ في تنظيم المقاومة ودعمه المتواصل لها عبر تاريخ نضاله الذي توّج في شباط عام ١٩٧٩ [46] ، وانتهت بذلك حقبة من تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، تلك الحقبة التي امتازت بهيمنة الاسرة البهلوية الملكية ليحل محلها نظام جمهوري بقيادة التيار الديني الإسلامي ، إذ اعلنت الجمهورية الإسلامية في إيران في مطلع نيسان من عام ١٩٧٩ بعد اجراء استفتاء شعبي.

وكان" للبازار" وللمؤسسة الدينية والعلاقة الوثيقة بينهما ، فضلا عن المكانة التي تحظى بها المؤسسة الدينية لدى الشارع الإيراني دورا كبيرا في صناعة القرارات من خلال تغيير او إلغاء العديد من القرارات التي كانت تصدرها السلطات الإيرانية سواء في عهد الاسرة القاجارية او الاسرة البهلوية ، من خلال الضغط الشعبي الذي كانت تحشده المؤسسة الدينية في إيران ضد السلطة الحاكمة ، وكما ورد في البحث سابقا يمكن القول ان البازار كان له تاثير غير مباشر وغير رسمي خلال الحقبة التي سبقت قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ . ولكن بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، اصبح للبازار دور مهم ومباشر في صناعة القرار السياسي من خلال العلاقة التي يرتبط بها مع المؤسسة الدينية التي اصبحت بعد قيام الثورة الإيرانية هي المهيمنة على النظام السياسي ومقاليد السلطة في البلاد .

لقد حرص "تجار البازار" على توظيف علاقاتهم الوثيقة بالمؤسسة الدينية لحماية وتطوير مصالحهم الاقتصادية ، لاسيما بعد ان فرضت السلطة الجديدة القيود على حرية التجارة ، وقد تمكن تجار البازار من خلال علاقاتهم هذه تخفيف القيود التي فرضت على حرية التجارة في وقت سابق ،وانخرط العديد من تجار البازار في الحياة السياسية الإيرانية إلى جانب نشاطهم الاقتصادي ، حيث انظم العديد منهم إلى الحزب الجمهوري الإسلامي الحاكم ، وتقلد قسم آخر مناصب وزارية ولاسيما الاقتصادية منها ، فضلا عن مشاركة عدد من هؤلاء التجار وكممثلين عن البازار في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) . وكان التوجه السياسي الجديد لتجار البازار نابع من حرصهم على المحافظة على مصالحهم وتعزيز موقفهم في ظل النظام

السياسي الجديد . لقد حرص تجّار البازار على إتباع سياسة متوازنة تجاه التياران المتنافسان فـــــــي إيران (التيار الإصلاحي و التيار المحافظ) ، وفي الكثير من الاحيان يميل باتجاه المحافظين ، فرغم ان مصالح البازار الاقتصادية تلتقي مع الإصلاحيين ، لكنهم يؤيدون المحافظين في مواقفهم السياسية الهادفة إلى تضييق نطاق الديمقراطية في إيران ، لما تشكله من مخاطر على مصالحهم ولاسيما الخوف من عودة احزاب اليسار إلى الساحة السياسية الإيرانية . [47]

إن "البازار" يسعى دائما لتوظيف إمكاناته الاقتصادية وعلاقاته بالسلطة السياسية ، لخدمة مصالحه بالدرجة الاولى ، ومن هذا المنطلق يستطيع توجيه القرارات الاقتصادية بالوجهة التي يرتايها ، فهو مع السلطة السياسية طالما وقفت إلى جانبه وسعت لحماية مصالحه . [48]

الخاتمة

يعد "البازار" (السوق) في إيران احد القوى المهمة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية والسياسية الإيرانية ، فهو ياتي بعد المؤسسة الدينية من حيث القوة والتأثير في الوسط الشعبي، ويحتل المرتبة الأولى في الهيمنة والتأثير في الحياة الاقتصادية في إيران، والثانية بعد علماء الدين وبالتحالف معهم بالتأثير في الواقع السياسي والمجتمع الإيراني.

وتكمن اهمية "البازار" في المجتمع الإيراني في نشاطاته التي تتشابك في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد ساعدت هذه الميزة البازار على مواكبة التطور الذي شهده الاقتصاد الإيراني منذ خمسينات القرن المنصرم .

وتمثل نشاطات "البازار" الاقتصادية المرتكز الاساس في عمله وهي مصدر قوته وهو العمود الفقري للاقتصاد الإيراني بما انه يمتلك شبكة واسعة من الاتصالات والعلاقات الوثيقة فضلا عن علاقاته بالمؤسسة الدينية التي اسهمت وبشكل فاعل في سير الاحداث التي شهدتها إيران في الكثير من المناسبات.

ويشغل "البازار" في العاصمة الإيرانية طهران مساحة كبيرة جدا تقدر بحوالي (٢٠٠) هكتار ،ويضم أكثر من (٣٠٠٠٠) محل تجاري موزعة على اكثر من (٣٣) نشاطا تجاريا واقتصاديا ، ويسيطر تجار البازار على (٧٥%) من تجارة إيران الداخلية ، وعلى (٥٠%) من الواردات الإيرانية ، فضلا عن دورهم في عمليات الاقتراض والمضاربة في السوق العقارية ، ويؤثرون بشكل كبير في توجيه القرارات الاقتصادية . [4]

فضلا عن ذلك فان "لتجار البازار" تنظيمات مهنية خاصة بهم تمثلت في اتحادات الطوائف التجارية والحرفية ، وقد كان "لتجار البازار" نفوذا قويا ليس على مساعديهم في المحال التجارية ومستخدميهم في الورش فحسب وإنما امتدت هيمنتهم لتشمل الباعة المتجولين وتجار المفرد وصغار السماسرة وحتى الى تجار الأرياف الصغار حيث تنتشر المزارع التجارية ،

والمصانع الصغيرة التي يزيد عددها على (٤٣٠) الف، ويمولها" تجار البازار" في المدن ، وكانت غالبيتها تمارس عمل نسج السجاد وصنع الأحذية والأثاث.

لقد كان "البازار" (السوق) ولازال يقوم بدور مؤثر وفاعل في الحياة الاقتصادية والسياسية في إيران. منذ نهاية القرن التاسع عشر بدا البازار وبالتحالف مع المؤسسة الدينية ودعمها بالخوض في المعترك السياسي في إيران ، ولعل ذلك يعود الى تاثر "تجار البازار" وتجارتهم جراء سياسة الملوك القاجاريون الذين مابرحوا ان يضروا الاقتصاد الإيراني نتيجة سياساتهم الخاطئة، وإسرافهم وهدرهم لأموال الدولة ، ولعل ذلك كان احد اسباب قيام الثورة الدستورية في إيران عام ١٩٠٥ ، والتي كان "تجار البازار" احد أركانها، وكانت هذه الثورة الخطوة الأولى في مسار إنهاء وإسقاط حكم الأسرة القاجارية عام ١٩٢٥.

استمر "البازار" في دوره الفاعل في المجتمع الإيراني على المستويين الاقتصادي والسياسي في إيران ولاسيما في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩، حيث اسهم "البازار" وبشكل كبير في دعم سياسة محمد مصدق الهادفة لتاميم النفط الإيراني ، ورغم فشل تجربة مصدق ، لكنها اسهمت في تاسيس العديد من التنظيمات السياسية في إيران ومنها الجبهة الوطنية،- التي أخذت على عاتقها مواجهة سياسة الشاه فيما بعد وكان "لتجار البازار" دورهم في المشاركة بتلك التنظيمات السياسية ودعمها.

وكان "لتجار البازار" العديد من التنظيمات والاتحادات المهنية التي كان لها دورا واضحا في مواجهة الشاه فيما بعد ولاسيما بعد عام ١٩٦٣، حيث اخذت اوضاع إيران الداخلية بالتأزم والاحتقان نتيجة لسياسة الشاه ، التي دفعت المعارضة الإيرانية ومنها "البازار" إلى تصعيد الموقف ضد الشاه وحكومته . وتطور دور البازار في المعارضة السياسية إلى دعم العمل المسلح ضد نظام الشاه وتحديدا في عام ١٩٧٨ عندما تأزمت الأوضاع الداخلية في إيران وفقد الشاه السيطرة عليها، و تمكنت المعارضة بقيادة المؤسسة الدينية والإمام الخميني ودعم تجار البازار من إعلان الثورة وإسقاط نظام الشاه عام ١٩٧٩وبعدها تم الإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

ونتيجة للدور الذي قام به "تجار البازار" في الثورة ودعمهم لها ، فقد توثقت علاقاتهم مع النظام الجديد في إيران ، بل ساهم البعض منهم في تشكيل الحكومات ومجالس الشورى التي تشكلت بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وقد اسهم دورهم في ظل النظام الجديد ، والمواقع التي شغلوها ، وعلاقاتهم مع قادة الثورة الجدد والمسؤولين ، في دعم مصالحهم داخل المجتمع الإيراني.

الهوامش والمصادر

١- باسل البستاني، ((البازار في الاقتصاد و المجتمع الإيراني)) ، مجلة آفاق عربية (بغداد) ، العدد ٨، آب ١٩٨٦، ص ١٣ .
٢.غانم باصر حسين البديري، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران ١٩٦٣- ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم التاريخ/ كلية الآداب / جامعة الكوفة ٢٠٠٦، ص١٩.
٣. عبد الله يوسف سهر محمد ، ((السياسة الخارجية الإيرانية : تحليل لصناعة القرار)) ، مجــلة السياسة الدولية (القاهرة) ، العدد ١٣٨ ، ١٩٩٩، ص ١٦ ؛البديري ، المصدر السابق ، ص ١٩ .
٤- نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، (مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ٢٠٠١) ، ص ١٤٨ .
٥. فهمي هويدي ، إيران من الداخل ، (د.ت – د.م . ن) ، ص ٢١٤ .
٦.كمال مظهر احمد ، (رضا المازندراني والعرش الإيراني في تاريخ الأسرة البهلوية والخيوط الأولى للاستعمار الجديد في الشرق الأوسط)، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ٣ ، ١٩٨٢، ص ص ٣٦-٣٧.
٧. البديري ، المصدر السابق،ص١٩ .
٨. المصدر نفسه،ص ٢٠.
٩. البستاني ، المصدر السابق، ص١٣.
١٠. البديري ، المصدر السابق،ص ص ٢٣-٢٥ .
١١. المصدر نفسه،ص ص ٢٨-٣٤.
١٢. محمد، المصدر السابق، ص ١٧.
١٣. البديري ، المصدر السابق،ص ٣٤.
١٤. هويدي، المصدر السابق، ص ٢١٤.

١٥.محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
١٦.إبراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، (مطبعة الأثير – جامعة الموصل – ١٩٩٢) ، ص ٩٠ .
١٧- المصدر نفسه ، ص ٩٠ .
١٨- للمزيد من التفاصيل حول الثورة الدستورية انظر: طلال مجذوب ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ، (دار ابن رشد – بيروت – ١٩٨٠) .
١٩- هويدي ، المصدر السابق ، ص ٧١ .
٢٠- سيد جلال الدين مدني ، تاريخ إيران السياسي المعاصر ، ترجمة سالم مشكور ، (منظمة الإعـلام الإسلامي – طهران – ١٩٩٣) ، ص ١٠١ .
٢١- هويدي ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .
٢٢- المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .
٢٣- المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .
٢٤. البستاني ، المصدر السابق، ص١٤.
٢٥. البديري ، المصدر السابق،ص ٣٦.
٢٦.بزهان جازاني،مدخل الى تاريخ ايران المعاصر،ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد)، ١٩٨٤، ص٧٥
٢٧. البديري ، المصدر السابق ، ص ٣٩.
٢٨. المصدر نفسه ، ص ص ٤٤-٤٥.
٢٩. المصدر نفسه ، ص ٤٦.
٣٠. وهما حزب الأمة وحزب الشعب وكلاهما مواليان للشاه .
٣١. كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، (بغداد-١٩٨٥)،ص ١٣١.
٣٢. البستاني ، المصدر السابق، ص١٤.
٣٣.المصدر نفسه، ص ١٤.
٣٤.المصدر نفسه، ص ١٤.مجزرة ٥ حزيران ١٩٦٣ حدثت على اثر خروج مظاهرات شعبية غاضبة تستنكر اعتقال الامام الخميني بعد إلقائه خطابا كشف فيه العلاقات السرية بين نظام الشاه واسرائيل ، فوقعت مصادمات بين المتظاهرين والقوات الامنية التابعة لنظام الشاه ادت الى سقوط العشرات من المتظاهرين بين قتيل وجريح.
٣٥. لمصدر نفسه، ص ١٥.
٣٦. البديري ، المصدر السابق،ص٩٦.
٣٧. المصدر نفسه ، ص ص ١٦١-١٦٢.
٣٨. البديري ، المصدر السابق ، ص ١٦٣.
٣٩. البستاني ، المصدر السابق،ص ص١٤-١٥ .
٤٠. البديري ، المصدر السابق ، ص ١٦٣.
٤١. المصدر نفسه، ص ١٦٤.
٤٢. المصدر نفسه، ص١٦٥.
٤٣. المصدر نفسه، ص ١٨٥؛ المدني ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣.
٤٤. البديري ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨؛ المدني ، المصدر السابق ، ص ٣٨٣ .
٤٥. البديري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.
٤٦. المصدر نفسه، ص ٢١٠.
٤٧. هويدي ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .
٤٨.المصدر نفسه ، ص ص٢١٥-٢١٦.